تعليق على الأمر رقم 04/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلّق بالقواعد العامةّ المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها

إرزيل الكاهنة

أستاذة مساعدة بكلية الحقوق

جامعة مولود معمري ــ تيزي وزو

تعدّ التّجارة الدّولية من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد, متقدم كان أو ناميً. فهي تربط الدّول بعضها البعض إضافة إلى أنّها تساعد في توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح الأسواق أمام منتجات الدّول.

تعتبر التّجارة الخارجية من أولوية الأولويات في الجزائر بحيث حظيت باهتمام كبير من قبل الدّولة، كونها احدى الرّكائز الأساسية للتنمية الاقتصادية نظرًا لما توفره من رؤوس أموال. ظهر ذلك جلّيًا في السنوات الأخيرة من خلال النّصوص القانونية – التشريعية منها والتنظيمية– التي تمّ إصدارها. نذكر من أهمّها: القانون رقم 98-10، المتعلّق بالجمارك,[1] الأمر رقم 01-02 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة[2] الأمر رقم 01 – 03 الخاص بتطوير الاستثمار[3]

---

[1] – ج.ر العدد 61 لـ 1998/08/23.

[2] – ج ر العدد 47 لـ 2001/08/22.

[3] – العدد نفسه.

المرسوم التّنفيذي رقم 94 – 90، المتضمن مراقبة الجودة والسلع الموجّهة للتصدير[4]، والمرسوم التّنفيذي رقم 96 – 327 المتضمن إنشاء الديوان لترقية التّجارة الخارجية [5].

إلا أنّ هذه النّصوص تمّ سنها في ظل بقاء الدولة محتكرة للتجارة الخارجية بموجب القانون رقم 88 /29[6] والذّي شكل حاجزًا كبيرًا أمام التّفتح على الأسواق الخارجية، الوضع الذّي طرح ضرورة إعادة النّظر في هذا القانون بإلغائه بموجب الأمر رقم 03 – 04 المؤرخ في 2003/07/19، المتضمن القواعد العامّة المطبقة على استيراد البضائع وتصديرها[7].

إن التّساؤل الّذي يثار بشان هذه التحولات يكون حول:

1– أسباب إعادة النّظر في التّشريع القديم ؟

2–استقراء الجديد الذي تضمنه الأمر رقم 04/03؟

المبحث الأوّل

أسباب إعادة النّظر في التّشريع القديم

يمكن إرجاع الأسباب التي أدّت بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النّظر في النّصوص القانونية التي تحكم التّجارة الخارجية إلى

---

4 – ج ر العدد 22 لـ 1994/04/18.

5 – ج ر العدد 58 لـ 1996/10/6

6 – ج ر العدد 29 لـ 1988/06/20.

7 – ج ر العدد 43 لـ 2003/07/20، حيث تنص المادة 22 منه على: «تلغى كلّ الأحكام المخالفة لهذا الأمر لا سيما القانون رقم 88 –29 المؤرخ في 1988/07/19، المتعلّق باحتكار الدّولة للتّجارة الخارجية...».

التغير في السياسة الاقتصادية المنتهجة، والتي تتصف حاليًا بالانتقال من الاقتصاد الميسر مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على قواعد السوق من خلال استكمال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ العمل بها في سائر القطاعات (المطلب الأول) وتكييف تلك القوانين مع مسار هذا التّوجه، خاصة مع الأحكام الخاصة بالمنظمة العالمية للتّجارة التي تقترب الجزائر للانضمام إليها (المطلب الثاني).

المطلب الأول

تكملة الإصلاحات الاقتصادية

عرفت الجزائر ابتداء من سنة 1988 مسارا إصلاحيا للاقتصاد مسّت تقريبًا جميع القطاعات هدفها الانتقال من النّظام السابق المؤسس على قواعد الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق بفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في الحياة الاقتصادية. كانت الدّولة قبل هذا التاريخ هي الوحيدة المخوّل لها قانونا ممارسة النّشاطات الاقتصادية في جميع المجالات بفرضها لنظام الاحتكار. إلاّ أنّ الأمر تغير فيما بعد بانخفاض أسعار النّفط في الأسواق العالمية إلى أدنى مستوياتها في منتصف الثمانينات (14 دولارًا للبرميل الواحد). ونظرًا للتحولات الكبرى التي عرفها العالم بعد انهيار نّظام القطبية الثنائية (انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي سابقًا) أدّى بالسلطات الجزائرية إلى طرح ضرورة إعادة النّظر في سياستها الاقتصادية المنتهجة بتحرير النّشاط الاقتصادي بفتحه على القطاع الخاص للمساهمة في التّنمية الوطنية.

وقد تجلّى ذلك بأوّل قانون يمنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية ذات الطّابع الاقتصادي والذي صاحبته ترسانة قانونية مسّت جميع القطاعات نذكر منها:

- **قطاع التّأمين:** بموجب القانون رقم 95 – 07[8].
- **قطاع البنوك:** بموجب القانون رقم 90 – 10 الخاص بالنّقد والقرض الملغى بموجب الأمر رقم 03 – 11[9].
- **قطاع المنافسة:** بموجب الأمر رقم 03 –03 الملغى للقانون رقم 95 – 06[10].
- **قطاع الاستثمار:** بموجب الأمر رقم 01 –03 الملغى للمرسوم التشريعي رقم 93 –12[11].

يظهر هذا تّحرير للقطاعات من خلال تكريس عدّة مبادئ، تتمثل في مبدأ حرية ممارسة نشاط التّأمين[12]، مبدأ حرية المنافسة[13]، مبدأ حرية الاستثمار [14]، مبدأ حرية تحويل رؤوس

---

8 – أمر رقم 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 يتعلق بالتأمينات, ج ر العدد 13 لـ 1995/03/8.

9 – أمر 03 – 11 المؤرخ في 2003/08/26 يتعلّق بالنّقد والقرض، ج ر العدد 52 لـ2003/08/27.

10 – أمر 01 – 03 المؤرخ في 2001/08/20 يتعلّق بتطوير الاستثمار، ج ر العدد 47.

11 – أمر رقم 03 – 03 المؤرخ في 2003/07/19 يتعلّق بالمنافسة، ج ر العدد 43 لـ 2003/07/20.

12 – المادة 278 من القانون رقم 95 – 07، المرجع السابق.

13 – المادة 4 من الأمر رقم 03 – 03، المرجع السابق.

14 – المادة 4 من الأمر رقم 01 – 03، المرجع السابق.

الأموال من وإلى الخارج[15]..الخ. ويعدّ هذا التوجه تكريسًا لمبدأ دستوري هام يحكم النّشاط الاقتصادي في الجزائر نص عليه دستور والمتمثل في "مبدأ حرية التجارة والصّناعة[16].

تعتبر التّجارة الخارجية من القطاعات التي عرفت تنظيمات عديدة من قبل المشرع واكبت السياسة الاقتصادية المنتهجة. ففي هذا الصدد عرف تنظيمها مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى - قبل صدور دستور 1976: كان يحكم التجارة الخارجية مبدأ تحرير تجارة التصدير بموجب الأمر رقم 74 – 11 المؤرخ في 1974/01/30 حيث تنص المادة الأولى منه على « جواز تصدير وإعادة تصدير البضائع من المنطقة الجمركية دون تقديم رخصة التصدير».

إلا انه مبدأ مقيّد، حيث عندما يتطلب الأمر حماية الاقتصاد الوطني أو وجود ظروف خاصة طرأت، فإنّ ممارسة هذا النّشاط يكون خاضعًا لترخيص مسبق من قبل وزير التّجارة. [17]

أمّا فيما يخص نشاط الاستيراد، فكان يحكمه الأمر رقم 74– 12، المؤرخ في 1974/01/30، الخاص بشروط استيراد البضائع.

---

15 – أمر رقم 01/03 مؤرخ في 2003/02/19 يعدل ويتمم الأمر رقم 22/96 مؤرخ في 1996/07/09 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ج ر عدد12 لـ 2003/02/23

16 – المادة 37 من الدستور المنشور بالمرسوم الرئاسي رقم 96 –438، يتضمن إصدار نص تعديل الدّستور، ج ر العدد 76 لـ 1996/12/8

17 – أمر رقم 74 – 11 المؤرخ في 1974/01/30، يتضمن تحرير تجارة التصدير ،ج ر العدد 14 لـ 1974/02/15.

حيث لا يتمّ استيراد البضائع إلاّ بموجب صفقات تجارية ضمن البرنامج العام للاستيراد المبرمج من قبل الحكومة[18] ويتمّ الاستيراد كذلك حسب أنظمة محدّدة جدًّا وفقًا لما تضمنه الأمر و المتمثلة في:

1) استيراد بعض الضائع بعد رخصة إجمالية تسلّم للمؤسسة تمثل إمّا إحدى هيئات القطاع العمومي التي تمارس احتكارا على نشاط الاستيراد أو إحدى مؤسسات الإنتاج في القطاع العمومي لإنجاز برنامجها الخاص أو مؤسسات القطاع الخاص بقصد تلبية متطلبات نشاطاتها.

2) استيراد بضائع أخرى بكلّ حرية، أي دون رخصة، بشرط احترام هذه البضائع لقواعد الصّحة، يقوم بها أي تاجر يمارس هذا النّشاط.

3) استيراد بعض البضائع وفق نظام الحصص، تقوم بها المؤسسات التي ليس لها رخص إجمالية للاستيراد.

المرحلة الثانية: تمتد من 1976 إلى 1988: خلال هذه الفترة، تغيّرت سياسة الدّولة في تنظيمها للتجارة الخارجية، حيث فرضت نظام الاحتكار لها. وتبيّن ذلك بمجرّد صدور دستور 1976 الذي نص في مادته 14 على ان احتكار الدّولة « يشمل ،

18 - أمر رقم 74 – 12 المؤرخ في 1974/01/30 المتعلّق بشروط استيراد البضائع، ج ر العدد 14 لـــ1974/02/15.

بصفة لا رجعة فيها التجارة الخارجية وتجارة الجملة. ويمارس هذا الاحتكار في إطار القانون »[19].

وقد صدر قانون يجسد هذا المبدا، يتمثل في القانون رقم 78 – 02 المؤرخ في 1978/02/11 المتعلّق باحتكار الدّولة للتجارة[20]. حيث تنص المادة الأولى منه على أنّ استيراد البضائع والخدمات بجميع أنواعها، يكون من اختصاص الدّولة وحدها. وتضيف المادة 2 منه على أنّ إبرام العقود الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية لا يكون إلاّ من قبل الدّولة أو إحدى هيئاتها. وعرف مصطلح الدّولة على أنّه كلّ هيئة عمومية و كل مؤسسة اشتراكية والدّواوينُ والمؤسسات العمومية ذات الطّابع الصّناعي أو التّجاري أو الإداري.

وقد ذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك، بحيث منع على أي وسيط التّدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة عند التحضير أو التّفاوض أو الإبرام أو التنفيذ لأيّة صفقة أو عقد . وإذا حدث ذلك، تنفذ جزاءات على القائم بها. ويشترط أثناء إبرام هذه العقود أن يتمّ إدراج بند تحت عنوان "شرط استبعاد الوسطاء". كما لا يجوز أن تبرم عقود الوكالة أو التّمثيل في أي مكان داخل أو خارج

---

19 – أمر رقم 76 – 97 المؤرخ في 1976/11/22 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية في الجريدة الرّسمية، ج ر العدد 94 لـ 1976/11/24.

20 – قانون رقم 78– 02 المؤرخ في 1978/02/11 يتعلّق باحتكار الدّولة للتّجارة الخارجية، ج ر العدد 7 لـ1978/02/14.

الجزائر، للقيام بنشاط استيراد أو تصدير البضائع أو الخدمات إلاّ من قبل الدّولة أو إحدى هيئاتها.

ويمتدّ هذا الحضر إلى كلّ شخص طبيعي يحمل الجنسية الجزائرية والذي يودّ التحضير أو التّعاون أو التّنفيذ لعمليات التّجارية مع الجزائر سواء بصفته فردًا أو بواسطة أشخاص عموميين. كما تمّ حلّ كلّ المؤسسات الخاصة بالاستيراد والتصدير الموجودة قبل صدور هذا القانون. بحيث أجبرت علىّ تغيير نصوصها التأسيسية بإلغاء النّشاطات الخاصة بالتّجارة الخارجية من مجال نشاطاتها. باستثناء المؤسسات الأجنبية التي تعمل في الجزائر لحساب الدّولة وحدها أو إحدى هيئاتها.

المرحلة الثالثة : من 1988 إلى 1994: استمرّ احتكار الدّولة التّجارة الخارجية، مع إضفاء نوع من المرونة على هذا الاحتكار. فنصوص القانون رقم 88-29 الملغى للقانون رقم 78-02[21] تتضمن الإشارة إلى أنّ احتكار الدّولة للتّجارة الخارجية يكون بموجب امتياز يمنح للمؤسسات العمومية ذات الطّابع الاقتصادي[22]. ثمّ أنّه لاحقًا تمّ إصدار مرسوم تنفيذي رقم 91-37[23] ينص على إدخال طائفة أخرى

---

21 - المادة 27 من القانون رقم 88 -29، المرجع السابق.

22 - المادة 5 من نفس القانون.

23 - مرسوم تنفيذي رقم 91 - 37، يتعلّق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، ج ر العدد 12 لـ 1991/03/20. والجدير بالملاحظة أن أول نص قانوني في موضوع فتح تجارة الجملة يتمثل في نظام بنك الجزائر رقم 04/90 مؤرخ في 1990/09/08 المتعلق باعتماد الوكلاء وتجار الجملة بالجزائر وتنصيبهم، ج ر عدد 45 لـ 1990/10/24

من الأشخاص في ميدان التجارة الخارجية تتمثل في التجار بالجملة سوّاء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو معنويين بشرط أن يكونوا مسجلين في السجل التجاري ومعتمدين من قبل مجلس النقد والقرض، وفي كلّ مؤسسة عمومية تمارس نشاط إنتاج سلع وخدمات مسجلة في السجل التّجاري[24]، هذا من جهة. من جهة أخرى، تمّ إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية والحصص الرّسمية للميزانيات بالعملة الصّعبة واستبدل بنشاط التّمويل الخارجي تقوم به البنوك. وهو ما تؤكّده كلّ من المادة 5 من المرسوم السابق الذّكر التي تنص على أن « الشّروط والقواعد المالية التي تخضع لها عمليات التّجارة الخارجية، تجري حسب القواعد المبنية من قبل بنك الجزائر ». والنّظام رقم 91 – 03 الصّادر عن بنك الجزائر والخاص بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها[25] حيث تنص المادة 9 منه على" تلغى جميع القوانين والأحكام التنظيمية والنصوص السابقة المتعلّقة بالتّرخيص المسبق للاستيراد ومراقبة الصّرف القبلية المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية، لا سيما تلك المتعلّقة بميزانيات العملات الصّعبة ومخططات التمويل...». كما أنّ المادة الأولى منه تنص على أنّ كلّ شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري له أن يقوم باستيراد أيّة منتجات أو بضائع ليست ممنوعة وذلك بمجرّد أن يكون له إقامة مصرفية ودون أيّة موافقة أو رخصة.

---

[24] – المواد 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 37/91، مرجع سابق.

[25] – نظام رقم 03/91 المؤرخ في 1991/02/20 يتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد سلع للجزائر وتمويلها، ج ر العدد 23 لـ 1992/03/25.

وقد ساهم في إضفاء هذه المرونة على احتكار الدّولة للتّجارة الخارجية لجوء الجزائر في تلك الفترة إلى صندوق النّقد الدّولي للاستدانة منه والذي فرض عليها جملة من الشّروط بموجب اتفاقية المساندة المبرمة معه بتاريخ 1991/06/03، ومن بينها تحرير قطاع التجارة الخارجية بتضيق مجال تدخل نشاط الدّولة فيها[26].

المرحلة الرّابعة : تمتدّ من 1994 إلى غاية 2003: تدعّمت التّجارة الخارجية في هذه المرحلة بإعطاء نوع من الحرية في ممارستها وإدخال قواعد تنظيمية تتناسب دائمًا مع سياسة الانتقال إلى اقتصاد السّوق المفروضة من قبل صندوق النقد الدّولي مع اتفاقية المساندة رقم 3 المبرمة بتاريخ 1994/05/28 والتي تنص إحدى بنودها على تحرير التّجارة الخارجية[27].

بناءً على ذلك، صدرت نصوص تشجع الصّادرات خارج المحروقات من خلال إنشاء الدّيوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية[28] ووضع نظام خاص لتأمين القروض الموجّهة لتمويل الصّادرات [29]. كما تمّ تخفيض معدلات التعريفة الجمركية كوسيلة للقضاء على نظام الحماية والاحتكار المفروض من قبل الدولة، وتمّ تأسيس تعريفة جمركية جديدة بموجب الأمر رقم 01-02، المعدل

---

26 - مشتوب رمضان دور صندوق النّقد الدّولي في تنمية الـدّول المتخلفـة، رسالة ماجستير، كلّية الحقوق، جامعة مولـود معمـري، تيـزي وزو، 2000- 2001، ص 182 - 183.

27 - المرجع نفسه، ص194.

28 - مرسوم تّنفيذي رقم 96 -327، المرجع السابق.

29 - أمر رقم 96 -06، المتعلّق بتأمين القرض عند التّصدير، ج ر العدد 3.

والمتمم[30]. إضافة إلى إدخال قواعد جديدة لتنظيم نشاط الاستيراد والتّصدير من خلال تعديل قانون الجمارك لسنة 1998[31]، وبموجب قانون المالية لسنة 2003, تمّ منح الشّركات التجارية التي يفوق رأسمالها عشرة (10) ملايين دينار لممارسة نشاط الاستيراد والتّصدير.[32]

إلاّ أنّه رغم وجود هذه النّصوص التي حاول من خلالها المشرع تحرير قطاع التّجارة الخارجية، فإنّ سريان وبقاء قانون 88 – 29 أوجد نوعا من التّناقض، فمن جهة تنص المادة الأولى منه على بقاء الدّولة محتكرة للتّجارة الخارجية, ومن جهة أخرى، وجود قواعد كلّها تتجه نحو تحريرها. وهو السبب الّذي دفع بالمشرع الجزائري إلى إزالة هذا التناقض بإلغائه بموجب الأمر رقم 03 – 04 بهدف استكمال هذه الإصلاحات في قطاع التّجارة الخارجية.

المطلب الثاني

مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتّجارة L'organisation Mondiale du commerce (OMC) إطارًا للمفاوضات التّجارية متعدّدة الأطراف لتحرير التّجارة العالمية وفقًا لأحكام والقواعد المتفق عليها، وإطارًا للإشراف على تجارة السّلع في العالم باستثناء البترول. فهي بمثابة

---

30 – أمر رقم 01 – 02، المرجع السابق.

31 – قانون رقم 98 –10، المرجع سابق.

32– قانون رقم 11/02 مؤرخ في 2002/12/24 يتضمن قانون المالية لسنة 2003 ج ر عدد 86 ل 2002/12/25.

الأساس القانوني والمؤسساتي لمنظومة التّجارة متعدّدة الأطراف توفر الالتزامات التّعاقدية الرّئيسية التي تحدّد كيفية صياغة وتطبيق الحكومات للوائح وتشريعات التّجارة الخارجية[33]. وقد تمّ إنشاؤها بموجب عقد مراكش لسنة 1994 النّاتجة عن جولة الأوروجواي آخر جولة من جولات الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (القات)، والذي تضمن عدّة بنود وقواعد لتنظيم التجارة الدّولية بمختلف أشكالها. كما احتوى قواعد وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة, وفي هذا الصدد تنص المادة 16 من العقد على أنّ كلّ دولة تتمتع باستقلال كامل في إدارة علاقاتها فيما يخص التّجارة الخارجية، يمكن لها أن تنضم إلى المنظمة بشرط تنفيذ جميع الالتزامات والبنود الواردة في العقد وفي الاتفاقات الملحقة به[34]. خاصة ذلك الالتزام الذي يشترط في قبول أية دولة عضو في المنظمة، يجب أن تعمل هذه الأخيرة على تكييف نصوصها القانونية مع القواعد المعمول بها داخل الميثاق التّأسيسي للمنظمة ومع جميع الاتفاقات الملحقة بها لا سيما تلك الاتفاقات الخاصة بالسّلع الواردة في الملحق رقم 1(أ) والتي تشمل الاتفاق في مجال الزّراعة، الاتفاق في مجال المنسوجات والملابس، الاتفاق حول العوائق الفنّية في التّجارة، الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق، الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية، الاتفاق حول إجراءات

33- رعد حسن الصرف: أساسيات التّجارة المعاصرة " مدخل تنظيمي تكميلي تحليلي"، الجزء الثّاني، دار الرّضا للنّشر، سوريا، 2001، ص35.

34 - عقد مراكش لسنة 1994 نقلا عن : د/سمير عبد العزيز, التّجارة العالمية وجات 94، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع للطّباعة والنّشر والتّوزيع، مصر 1997، ص 73.

الفحص قبل الشّحن، الاتفاق حول قواعد المنشأ، الاتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد، الاتفاق حول الدّعم والإجراءات المقابلة وحول الوقاية. وكذا الاتفاق الخاص بقطاع الخدمات الواردة في الملحق رقم 1 (ب) والملحق رقم 1(ج) حول حقوق الملكية الفكرية[35].

الجزائر منذ 1987 أودعت طلب بالانضمام إلى الاتفاق العام للتّعاريف الجمركية والتّجارة (الجات) سابقًا إلاّ أنّ الصّعوبات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد حال دون تحقيق هذا المطلب. وفي 1995 أعادت الجزائر الطّلب لكن إلى المنظمة العالمية التّجارة التي خلفت الاتفاق السابق وكلف فوج عمل للقيام بمفاوضات مع المنظمة. و في 1996 قدّمت الجزائر لأوّل مرّة وثيقة أساسية سميّت" مذكرة حول النّظام الاقتصادي والتّجاري في الجزائر.

Le mémorandum sur le régime de commerce extérieur en Algérie

35 – انظر الملاحق المرفقة بعقد مراكش لسنة 1994. د/ مصطفى سلامة, قواعد الجات " الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتّجارة" الطّبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، مصر 1998، ص 150.

نشير إلى أنّ المشرّع الجزائري قد أصدر نصوصًا تجسّد هذا الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية ، تتمثل في الأمر رقم 03 – 05 الخاص بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة، الأمر رقم 03 – 06 المتعلق بالعلامات، الأمر رقم 03 – 07، المتعلّق ببراءات الاختراع والأمر رقم 03 –08 الخاص بحماية التّصاميم الشّكلية للدّوائر المتكاملة، ج ر، العدد 44 لـ 2003/07/23.

باعتبار أنّ من شروط الانضمام إلى المنظمة لا بدّ أن يعرف البلد الرّاغب في الانضمام بنفسه من خلال مذكرة تبيّن البنية القانونية في الحياة الوطنية وليس فقط من الناحية الاقتصادية[36].

وقد تمّ توجيه عدّة أسئلة للوفد المفاوض قامت الجزائر بالإجابة عنها بين سنتي 1996 و1998. وفي 1998 اجتمع رسميًا لأوّل مرّة الفوج المكلّف بانضمام الجزائر مع الوفد في جنيف لدراسة ملف الانضمام ودراسة المذكرة والأسئلة التي طرحت، وبعد هذا الاجتماع تمّ توجيه مجموعة أخرى من الأسئلة، ثمّ ظهرت صعوبات مالية أخرى، اضطرت الجزائر إلى تأجيل هذه المفاوضات إلى غاية 2001، وتغير الوجهة نحو إبرام اتفاق الشّراكة مع الاتحاد الأوروبي أولا.

وفي جويلية 2001، تمّ استئناف المفاوضات بقصد الانضمام، وفي فبراير 2002 قدّمت الجزائر لأوّل مرّة عروضًا أوّلية فيما يخص السّلع الصّناعية والتّجارية والخدمات، وتلقت الجزائر مرّة أخرى أسئلة حول المنظومة القانونية الخاصة بجميع القطاعات لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد المؤسسة للمنظمة العالمية للتّجارة، واستفسر الفوج المفاوض مع الوفد الجزائري حول التناقضات الموجودة في القوانين الجزائرية وإمكانية تعديلها حتّى تستجيب لقواعد ومبادئ المنظمة[37].

---

36 – بوكروح نور الدّين, النّظام التّجاري المتعدّد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4 لـ4 أكتوبر 2003، ص138.

37 – بوكروح نور الدّين، المرجع السابق، ص139.

في أفريل 2002 قدّمت الجزائر وثائق إستكمالية تضمنت التعريفة الجمركية التي صدرت بموجب الأمر رقم 01 – 02 المعدلة والمتممة ووثائق أخرى تبيّن تطابق التّرسانة القانونية الجزائرية مع الأحكام الموجودة في المنظمة العالمية للتّجارة.

شرعت الجزائر ابتداء من هذا التاريخ في مفاوضات حقيقية للانضمام, حاولت من خلالها تنفيذ الالتزام المتعلّق بتكييف نصوصها القانونية مع أحكام عقد مراكش. و كلّ ذلك يعتبر السبب الحقيقي الذي دفع بالمشرّع الجزائري إلى إصدار الأمر رقم 03 – 04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد وتصدير البضائع، المجسّد تقريبًا لجميع القواعد الواردة في الاتفاق الخاص بالسّلع المرفق بعقد مراكش، كما سنبيّنه لاحقًا. وقد تمّ التّأكيد على هذا السبب من قبل وزير التّجارة الجزائري في عدّة مناسبات سواء قبل صدور الأمر أوبعد إصداره. ففي إطار الملتقى الذي عقد بتاريخ 2003/04/28 حول "مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتّجارة"، أكّد الوزير على ضرورة إصدار هذا التّشريع وحثّ البرلمانيين للمصادقة عليه. و في إطار اجتماع المجلس الشّعبي الوطني لجلسة علنية بتاريخ 25/ 12/ 2003 أجاب الوزير على الأسئلة التي طرحت عليه من قبل النّواب حول الموضوع، وأكّد مرّة أخرى أنّ صدور هذا الأمر جاء نتيجة للمفاوضات التي تجريها الجزائر بقصد الانضمام للمنظمة العالمية

للتّجارة، وأقرّ أنّ ما تضمنه يعدّ تكريسًا وتطبيقًا واضحًا لبنود وأحكام عقد مراكش[38].

ألغى المشرع بموجب هذا الأمر القانون رقم 88 – 29، المتعلّق باحتكار الدّولة للتّجارة الخارجية وكرّس إحدى بنود ومبادئ المنظمة العالمية للتّجارة المتمثّلة في "مبدأ تحرير المبادلات الدّولية"، كما سيتمّ توضيحه لاحقًا.

المبحث الثاني

جوهر الإصلاح الوارد في الأمر رقم 03- 04

بتفحص مضمون المادة الثانية (02) من الأمر، نجد تكريس المشرّع الجزائري لمبدأ هامّ يحكم التجارة الخارجية يتمثل في "حرية المبادلات التّجارية نحو الخارج" أو بصيغة أخرى مبدأ حرية الاستيراد والتّصدير". علينا البحث في موضوع هذا المبدأ (المطلب الأوّل) حتى نتمكن من الوقوف القواعد المجسّدة (المطلب الثّاني).

المطلب الأوّل

تكريس مبدأ حرية المبادلات التّجارية

تنص المادة2/1 من الأمر على: « تنجز عمليات استيراد المنتجات وتصديرها بكلّ حرية »[39] . يعتبر هذا المبدأ من أهم التجديد الذي جاء

---

38 – م. ليوانوغان، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتّجارة، جريدة الخبر العدد 3766، الصّادرة بتاريخ 23/ 04/ 2004، ص21.

39 – أمر رقم 03 – 04، المرجع السابق.

به الأمر رقم 04//03 وبتكريسه يكون المشرّع الجزائري قد رفع احتكار الدّولة لنشاط الاستيراد والتصدر، وفتح المجال والباب واسعين أمام المتعاّملين الجزائريين سواء كانوا خواصًا أو عموميين على المنافسة الأجنبية واقتحام الأسواق الخارجية بكلّ إيجابياتها وسلبياتها. بعد أن كان الوضع يقتصر فقط على الشّركات التّجارية التي يفوق رأسمالها عشرة (10) ملايين دينار أو يكون الرّأسمال في حوزة الأشخاص ذوي جنسية جزائرية مقيمين بالجزائر, وكذا على البائعين بالجملة والوكلاء المعتمدين لدى مجلس النّقد الدّولي والقرض[40]. كما أنّه بتكريس هذا المبدأ يكون المشرّع قد جسّد أكثر مبدأ "حرية التّجارة والصّناعة" المنصوص عليه في دستور 1996، ودعم المبادئ المكرّسة في القطاعات الأخرى لا سيما « مبدأ حرية الاستثمار» و«مبدأ حرية المنافس من خلال حرية أسعار السّلع والخدمات » . إضافة إلى أنّ تكريس هذا المبدأ يعد تطبيقاً واضحًا لإحدى المبادئ الأساسية التي تحكم نشاط المنظمة العالمية للتّجارة وهو "مبدأ التّبادل الحرّ أو مبدأ حرية التّجارة الدّولية" الذي يقوم على أساس تنقل السّلع والخدمات بين الدّول بكلّ حرية دون فرض قيود أو إجراءات تحدّ من هذا النّشاط . وهذا أمر طبيعي، باعتبار أنّ الجزائر مطالبة بتكييف نصوصها القانونية مع ما هو وارد من أحكام في اطار نظام المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها في مرشحة الانضمام إليها، كما أشرنا إليه سابقًا.

ينصب مبدأ حرية نشاط الاستيراد والتّصدير الوارد في الأمر على البضائع والسّلع فقط Les produits دون الخدمات, وهذا ما يستنتج

40 – المادة 59 من القانون رقم 02 – 01، المرجع السابق.

بكلّ وضوح من عنوان الأمر بحد ذاته « القواعد العامّة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها »، وكذلك من مضمون المادة الأولى التي تنص على هدف الأمر الجديد هو تحديد القواعد العامّة المطبقة على استيراد البضائع التي تدعى في صلب النّص "المنتجات"[41].

جاءّ مصطلح البضائع أو المنتجات الوارد في الأمر عامًّا. أي بصيغة أخرى، لم يحدد فالمشرّع الجزائري البضائع التي ستكون محل مبادلات حرّة نحو الخارج. وعليه, فيمكن القول أن كلّ سلعة قابلة للتّداول يمكن استيرادها سواء كانت مصنعة أو نصف مصنعة، زراعية منتجة محلّيًا أو في الخارج بشرط أن لا تتعلّق بمجال المحروقات، لأنّ هذا الأخير منظم بأحكام خاصة به. مع استثناء فقط البضائع أو السّلع التي من شأنها أن تخلّ بالأمن الوطني[42]، كما يمكن منع استيراد البعض من السلع المصنفة ضمن السلع المزيفة بمفهوم المادة 2 من القرار الوزاري – وزارة المالية – المؤرخ في 2002/07/15 الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 22 من قانون الجمارك المتعلقة باستيراد السلع المزيفة.[43] وكذلك التي تخلّ بالأخلاق[44]،

---

41 – وهذا بخلاف القانون رقم 29/88 الذي نظم التجارة في السلع والخدمات على حد سواء وهو ما تؤكده المواد 8-9-10-11-12-15-16 منه.

42 – ويقصد بها الأسلحة والذخيرة العسكرية.

43 – ج ر عدد 56 ل 2002/08/18.

44 – المادة 2/2 من الأمر رقم 03 – 04، المرجع السابق.

ويقصد بها على وجه التّحديد" الاتجار بالمخدرات"[45]. لكن التّساؤل الذي يطرح هنا، يتعلّق باستيراد "الخمور" التي تمّ استبعادها من نطاق الاستيراد بموجب أحكام قانون المالية لسنة 2004[46] فهل هي داخلة في هذا الاستثناء وبالتالي فهي ماسة بالأخلاق؟ ولماذا هذا المنع اقتصر فقط على استيرادها دون تصديرها، باعتبار أنّ الجزائر هي بلد منتج لأفضل الخمور في العالم؟ وباعتبار أيضا أنهاّ قد صادقت على الاتفاق المتضمن إنشاء المنظمة الدّولية للكروم والخمور المعتمد بباريس في 3 أفريل 2001 ؟[47].

يجب الإشارة أيضا أن ممارسة نشاط استيراد وتصدير البضائع خاضعة لمراقبة الصرف، أي للنظام رقم 95 -07 المؤرخ في 23/ 12/ 1995، المتعلّق بمراقبة الصرف[48]. وبناءا على ذلك فكلّ عقد استيراد نهائي أو مؤقت للبضائع مهما يكن نوعها يجب أن يخضع لتعيين وسيط معتمد الذي له وحده جمع تدفقات الأموال والقيام بهذه العمليات في شكل تمويل والشحن في اتجاه الوطن عند الاستيراد والتّصدير. كما يشترط في البضائع المستوردة أن تكون مطابقة

---

45 – انظر المرسوم التنفيذي رقم 212/97 مؤرخ في 1997/06/09 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها, المعدل والمتمم.

46 – قانون رقم 22/03 مؤرخ في 2003/12/28 يتضمن قانون المالية لسنة 2004, ج ر عدد 83 لـ 2003/12/29 ولا سيما المادتين 46 و47 منه .

47 – انظر المرسوم الرّئاسي رقم 02 – 122، المؤرخ في 2002/05/07، المتضمن المصادقة على الاتفاق اتفاقية إنشاء المنظمة الدّولية للكروم والخمور المعتمد بباريس في 03 /2002/05، ج ر العدد 24 لـ2002/05/10.

48 – ج ر العدد 11 الصّادرة بتاريخ 1996/02/11.

للمواصفات المتعلّقة بنوعية المنتجات وأمنها،أي يجب أن تستوفي الشّروط الواردة في القانون رقم 89 – 23 المتعلّق بالتّقييس[49] والقانون رقم 89–02 المتعلّق بالقواعد العامّة لحماية المستهلك[50]وكذا المرسوم التّنفيذي رقم 90 – 39 المتعلّق بمراقبة الجودة وقمع الغش[51]. ويتمّ التّأكّد من هذه المطابقة من قبل أعوان الجمارك أثناء دخول السّلعة إلى التّراب الجزائري من خلال الفحوصات التي يجرونها عليها وذلك تطبيقًا لأحكام المرسوم التّنفيذي رقم 96–354، المتعلّق بكيفيات مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة ونوعيتها[52].

بالنّسبة للأشخاص الذين يمكن لهم ممارسة نشاط الاستيراد والتّصدير البضائع بكلّ حرية، نجد المادة الرّابعة (4) من الأمر تنص على أنّه كلّ شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطًا اقتصاديًا. وهو نص عام، حيث لم تضع معيارًا معيّنًا يكون على أساس الجنسية أو الإقامة مثلا. أي بصيغة أخرى، فإنّ المادة الرّابعة لم تحدّد من هو هذا 01لشّخص الطّبيعي أو المعنوي، ما إذا كان جزائريًا أو أجنبيًا؟ ولم تحدّد المقصود بالنّشاط الاقتصادي؟ ولمعرفة ذلك، يمكن الاستناد بالعودة إلى قانوني المنافسة والنّقد والقرض المعدلين.

أ- فيما يخص النّشاط الاقتصادي، يقصد به كلّ نشاطات الإنتاج والتّوزيع للسلع والبضائع حسب مفهوم المادة 3/أ من الأمر رقم 03 – 03 المتعلّق بالمنافسة.

49- المؤرخ في 1989/12/19, ج ر العدد 54 لـ 1989/12/20 .

50 - ج ر العدد 6 لـ1989/02/8.

51 - المؤرخ في 1990/01/30 ، ج ر العدد 5 لـ 1990/01/31.

52 - ج ر العدد 62 لـ 20/ 10/ 1996.

ب- أمّا الشّخص الطّبيعي أو المعنوي الذي يمارس هذا النّشاط الاقتصادي، فبإستقراء مضمون المادة 125 من الأمر رقم 03 -- 11 المتعلّق بالنّقد والقرض، يقصد به كلّ جزائري أو أجنبي مركز نشاطاته الاقتصادية يكون في الجزائر. أي بصيغة أخرى، فهو كلّ تاجر سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا (شركات تجارية)، مستثمر خاص أو عمومي، وطني أو أجنبي ، مؤسسة اقتصادية، الدّولة أو إحدى هيئاتها تقوم بنشاط الإنتاج والتّوزيع على التّراب الجزائري، باعتبار أنّ نَشاط الاستيراد والتّصدير يتعلّق بالتّجارة الخارجية للجزائر.

وباعتبار اقتصاد الجزائر كان ومازال يرتكز بالدّرجة الأولى على تصدير المحروقات، فقد تمّ التّفكير في تطوير الصّادرات الأخرى خارج هذه المجال من خلال اعتماد سياسة تقسيم الصّادرات. وهو ما قصده المشرّع الجزائري في هذا الأمر من خلال تشجيعه لنشاط تصدير البضائع أو المنتجات تحت عنوان "ترقية الصّادرات" في الفصل الثالث من خلال استحداث أجهزة خاصة مكلّفة بذلك[53].

أ - ففيما يخص المجلس الوطني لترقية الصّادرات فهو مجلس ذو طابع استشاري، يرأسه رئيس الحكومة تتمثل صلاحياته في:

1 - المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصّادرات واستراتيجيتها.

---

53 - تتمثل في المجلس الوطني لترقية الصادرات و الوكالة الوطنيـــة لترقيـــة التجارة الخارجية. أنظر المادتين 17 و19 من الأمـــر رقـــم 03 - 04، المرجع السابق.

2 – القيام بتقديم برامج الصّادرات وعملياتها.

2 – اقتراح كلّ تدبير سواء ذو طابع مؤسساتي أو تشريعي أو تنظيمي بقصد توسيع الصّادرات خارج المحروقات.

ب – أمّا الوكالة الوطنية لترقية التّجارة الخارجية، فهي مؤسسة عمومية هدفها الأساسي هو تنفيذ السياسة الوطنية لترقية التّجارة الخارجية[54]، وهي تقريبًا نفس المهمة الموكلة للدّيوان الوطني لترقية التّجارة الخارجية. وفي هذا الإطار فقد أوكلت إليها صلاحيات مهمة جدًّا، خاصة بالنّسبة للمؤسسات الجزائرية التي تريد اقتحام الأسواق الخارجية، باعتبار أنّ هذه الأخيرة خاضعة لعوامل متغيّرة ومليئة بمخاطر عديدة ومختلفة. فإعطاء الوكالة صلاحية خاصة بتزويد المصدرين الجزائريين بمعلومات تجارية حول الأسواق الخارجية من شأنه مساعدتهم في دخول تلك الأسواق بكلّ ارتياح وسهولة، نظرًا لما يلعبه الإعلام التّجاري من فهم وثقة متبادلة بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها. فبواسطة هذا الإعلام يمكن للمصدرين الجزائريين أن يجمعوا معلومات حول:

1 – الظّروف العامّة والاتجاهات الاقتصادية السّائدة في السّوق.

2 – التوزيع الجغرافي للسّوق.

3 – المنافسون والسّلع والبضائع البديلة.

4 – الوسطاء في السّوق.

5 – أنواع السّلع الموجودة في السّوق.

---

[54] – المادة 19 من نفس الأمر.

6 – السياسات الاقتصادية السّائدة في مختلف الدّول، هل هي سياسات محفزة لحرية التّجارة أو مقيدة لها؟ وذلك من خلال معرفة القوانين والإجراءات التّشريعية والضّريبية السائدة[55].

كما أنّ منح الوكالة مهمة ترقية العلامة للمنتوج الجزائري، فهذا من شأنه تشجيع المنتوج الوطني حتّى يكون قادرًا على منافسة المنتوج الأجنبي، من خلال اعتماد واحترام المقاييس المعروفة عالميًا فيما يخص العلامات.

وهذه الترقية للصّادرات خارج المحروقات, من خلال الأجهزة المنشئة لهذا الغرض، من شأنه كذلك حمل المصدرين للإقبال على نشاط التصدير وممارسته بكلّ حرية تطبيقًا للقواعد المجسّدة له.

المطلب الثاني

القواعد المنظمة لحرية المبادلات التّجارية

بقصد تجسيد حرية المبادلات التّجارية من خلال نشاط الاستيراد والتّصدير باحترام قواعد المنافسة النّزيهة والشّريفة، وضعّ المشرّع الجزائري في الأمر رقم 03 – 04 مجموعة من القواعد لتنظيم ذلك تتمثل في:

1 – شرط مراعاة القواعد الصّحية: أي أنّه أثناء استيراد المنتجات أو تصديرها من قبل الأشخاص المؤهلين لذلك، يجب احترام قواعد الصّحة، وذلك فيما يخص السّلع التي تمس بصفة مباشرة صحة

---

55 – د/ خالص صالح، في الإعلام التّجاري والمفاوضات التّجارية الدّولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص10.

الإنسان أو الحيوان أو النّبات. ويظهر ذلك باحترام المعايير والمقاييس الواردة في القانون رقم 85 – 05 المتعلّق بحماية الصّحة، المعدل والمتمم[56] والقانون رقم 87 – 17 المتعلّق بحماية الصّحة النّباتية[57] وكذا أحكام القانون رقم 88 – 08، المتعلّق بنشاطات الطّب البيطري وحماية الصّحة الحيوانية[58].

وتعتبر هذه القواعد تجسيدًا للاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصّحة النّباتية الملحق بعقد مراكش المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة التي ينص على عدم جواز منع أي بلد من تبني أو تنفيذ أي ترتيبات لحماية صحة أو حياة الإنسان أو الحيوان أو النّبات شرط ألاّ يتمّ استخدامها للحدّ من التّجارة الدّولية[59]. ويكون ذلك بالاعتماد على الأدلة العلمية الكافية على استعمال المعلومات المتاحة والتي يمكن أن ترد من المنظمات الدّولية المعنية.

وتتمّ هذه الحماية لصحة الإنسان أو الحيوان أو النّبات من خلال تلك الأخطار النّاشئة عند دخول أو انتشار الأوبئة والأمراض أو الكائنات العضوية الحاملة الأمراض أو عن المواد المضافة أو الملوثات أو السّموم أو الكائنات العضوية المسببة للأمراض الموجودة في المواد الغذائية أو المشروبات أو الأعلاف[60]. وكذا من الأخطار

---

56 – ج ر العدد 8 لـ1985/02/17.

57 – ج ر العدد 32 لـ 1987/08/5.

58 – ج ر العدد 4 لـ 1988/01/27.

59 – د/ سمير عبد العزيز، المرجع السابق، ص123.

60 – المرجع نفسه، ص 124.

النّاشئة عن الأمراض التي تحملها الحيوانات أو النّباتات أو المشتقات الحيوانية والنّباتية.

2 – شرط احترام قواعد البيئة والتّراث الثّقافي: أثناء استيراد البضائع وتصديرها يجب مراعاة القواعد الخاصة بحماية البيئة والتّراث الثّقافي، باحترام أحكام القانون رقم 03 – 10 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التّنمية المستدامة[61]، أي أثناء القيام بهذا النّشاط، يجب العمل على التوفيق بين ممارسة هذا النّشاط والحفاظ على البيئة أثناء الإنتاج أو التّوزيع. وكذا احترام أحكام القانون رقم 98 – 09 المتعلّق بحماية التّراث الثّقافي[62]. فعلى سبيل المثال يحظر تصدير الممتلكات الثّقافية المنقولة المحمية انطلاقًا من التّراث الوطني إلاّ عندما يتعلّق الأمر بالتّصدير في إطار المبادلات الثّقافية أو العلمية أو قصد المشاركة في البحث في نطاق عالمي، ويكون ذلك بعد ترخيص من الوزير المكلّف بالثّقافة[63].

وتعتبر هذه القواعد أيضًا تطبيقًا للاتفاق الملحق بعقد مراكش والخاص بالعوائق الفنّية المتصلة بالتّجارة[64].

---

61 – ج ر، العدد 43، ل20/ 07/ 2003.

62 – ج ر العدد 44 ل 17/ 07/ 1998.

63 – كما لا يجوز أن تكون الممتلكات الثقافية الأثرية موضوع صفقات تجارية باعتبارها تابعة للأملاك الوطنية, المادة 62 من القانون رقم 98 – 09، المرجع السابق.

64 – د/ سمير عبد العزيز, التّجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التّجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنّية، مصر، 2001، ص141.

3 – الحد من الإغراق:le dumping: يقصد بذلك، أنّه أثناء تواجد سلعة مصدرة من الخارج في السّوق الجزائرية تباع بسعر أقلّ من سعرها الحقيقي في الدّولة مصدر منشأها والذي من شأنه أن يلحق أو يهدد بإلحاق ضررًا بنفس السّلعة الجزائرية المنشأ[65]، فإنّه يمكن للسّلطات الجزائرية أن تقوم بالحدّ من بيع هذه السّلعة، والذي سيكون في شكل المطالبة من الدّولة مصدر تلك السّلعة بدفع تعويض في شكل مبلغ نقدي يمثّل الفارق بين السّعر الحقيقي لتلك السّلعة والسّعر الأدنى الذي تباع به في الأسواق الجزائرية يسمّى بـــ « الحقوق المستحقة على الإغراق Droits Anti- dumping ».

ويعتبر هذا الإجراء سلاح في يد الدّولة لمكافحة والحدّ من سياسة الإغراق الذي تستعمله بعض الدّول، بقصد حماية المنتوج الجزائري. وهو إجراء مرتبط أكثر بالسّعر وليس بالسّلعة في حد ذاتها، لأنّ السّماح به سينتج عنه لا محالة إلحاق الضرر بالسّلع الوطنية المنافسة وتحدّ من قدرة الإنتاج المحلّي عند استيراد نفقاته وتحقيق الرّبح[66]. وفي هذا الصّدد تنص المادة 15 من الأمر على «الحق ضد الإغراق هو حق خاص كما هو الشّأن بالنّسبة للحقوق الجمركية. وسيتمّ تحديد شروط وكيفيات تنفيذ الإجراء عن طريق التّنظيم ».

---

65 – و هو ما يستنتج من مضمون المادة 14 مـــن الأمـــر رقـــم 03 – 04، المرجع السابق.

66 – د/ إبراهيم علي, منظمة التّجارة العالمية "جولة أوروجواي وتقنين نهـــب العالم الثالث"، دار النّهضة العربية، مصر، 1997، ص224.

ويعتبر هذا الإجراء تطبيقاً للمادة 2 من الملحق الرّابع المرفق بعقد مراكش بشأن تطبيق المادة السّادسة (06) من الاتفاق العامّ للتعريفات الجمركية والتّجارة لسنة 1994, أي الاتفاق حول إجراءات مكافحة الإغراق. حيث تنص على « تكفل المادة السادسة من الاتفاق العامّة للتعريفات والتّجارة حق للأطراف المتعاقدة في وضع إجراءات لمكافحة الإغراق، توجّه ضد الواردات التي تكون سعرها أقلّ من قيمتها العادية، وأن يكون للإغراق سببًا في الإضرار بالصّناعة المحلّية في الدّول المستوردة »[67].

ولتطبيق هذه المادة، يشترط الاتفاق ضرورة أن تقوّم الدّولة المستوردة بإثبات العلاقة بين الواردات محل الإغراق والضّرر الواقع على صناعاتها المحلّية.

4 – **اتخاذ تدابير وقائية:** يقصد بالتّدابير الوقائية، انّه إذا تمّ استيراد سلع من الخارج بكميات من شأنها أن تلحق أو تهدد بأنّ تلحق أضرارًا بالصّناعة لمنتوج جزائري مشابه لذلك المنتوج المستورد أو لنفس المنتوج[68] فيمكن للسّلطات الجزائرية أن تتخذ إجراء وقائيًا لمنع تدفق تلك السّلع الأجنبية، يتمثل في التّوقيف الجزئي أو الكلّي للالتزامات أو الامتيازات في شكل « فرض قيود كمية، أي تحديد الكميّات التي سيتمّ استيرادها فيما يخص تلك السّلع مهما كان مصدرها» أو في شكل رفع الرّسوم الجمركية والّذي من شأنه عدم

---

67 – د/ مصطفى سلامة, المرجع السابق، ص165.

68 –المادة 10 من الأمر رقم 03 – 04، المرجع السابق.

قيام المصدرين الأجانب بتصدير سلعهم بكميات كبيرة إلى الأسواق الجزائرية [69].

وهذا الإجراء متعلّق بالواردات التي تمسّ بالصّناعة الوطنية الجزائرية، وهو ما شأنه حماية هذه الصّناعة ليس من المنافسة النّزيهة والمشروعة للسّلع الأجنبية، ولكن من الأضرار التي ستلحقها هذه الأخيرة والذي يعدّ منافسة غير مشروعة. لذا فلا يتمّ اتخاذ هذا الإجراء إلاّ بعد توافر شرطين أساسيين هما:

1- أن يكون هناك ضرر جسيم لاحق فعلاً أو قد يلحق بالصّناعة الوطنية من جرّاء تدفق المنتجات القادمة من الخارج بكميات كبيرة مهما كان مصدر تلك المنتجات.

2- التحقق من وجود ذلك الضرر وفقا لقواعد و إجراءات سيتم تحديدها بعد أن يصدر تنظيما بشأنها[70].

ويعتبر ضررًا جسيمًا، ذلك الذي يضعف الصّناعة الوطنية بشكل كلّي، بحيث يجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات القادمة من الخارج، ليس بسبب جودة هذه الأخيرة وإنّما بسبب حجم تدفقاتها نحو السوق المحلّية. كما يعتبر ضررًا يهدّد بإلحاق الضّرر الوشيك الوقوع والذي سيكون

بناءً على معطيات ووثائق ثابتة وليس مجرد ادعاءات أو تكهنات تفتقر إلى أسس موضوعية[71].

---

69 – المادة 11 من نفس الأمر. و هي نفس القاعدة المنصوص عليها سابقًا في المادة 20 من قانون 98 – 10، المتعلّق بقانون الجمارك الملغاة.

70 – وهو ما يستنتج من مضمون المادة 10 من الأمر رقم 04/03.

ويعتبر أيضًا إجراء وقائيًا، عندما يتعرّض ميزان المدفوعات الجزائري إلى أزمات أو صعوبات.[72]أي أنّه عندما يعرف ميزان المدفوعات انخفاضًا حادًا في احتياطياته من العملة الصّعبة أو يهدّد بأن يواجه هذا الانخفاض أو تهدّد زيادة احتياطياته، فإنّه يمكن اتخاذ إجراء وقائيًا يتمثّل في فرض قيود كمية للسّلع المسموح باستيرادها، أي فرض نظام الحصص على الواردات الآتية من الدّول الأخرى أملاً في توفير العملة الصّعبة اللازمة. وهذا الإجراء استثناء لمبدأ حرية المبادلات التّجارية، لذا فعلى الدّولة إذا لجأت إليه، أن تتوقف على العمل به تدريجيًا أو تلغيه فورًا بمجرد زوال السبب الذي دعت الضّرورة إلى فرضه، أي عندما يتحسن ميزان المدفوعات ويصل إلى حالة التّوازن. فهو بذلك إجراء مؤقت محدّد بفترة زمنية معيّنة[73].

وهذا الإجراء المنصوص عليه يعتبر أيضًا تجسيدا أو تطبيقا للملحق رقم 5 المرفق بعقد مراكش المتعلّق بالوقاية[74].

---

71 – د/ سمير محمد عبد العزيز، " التّجارة العالمية بين جات 94..."، المرجع السابق، ص 251.

72 – المادة 16 من الأمر 03 – 04، المرجع السابق. وهو تقنين داخلي لنص المادة 12 من الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية و التجارة .

–والجدير بالإشارة أن موضوع التأكد من عدم وجود خلل حقيقي في ميزان المدفوعات عند وجود خلاف إنما يوكل إلى صندوق النقد الدولي للبت فيه.

73 – د/ علي إبراهيم، المرجع السابق، ص39.

74 – الاتفاق العام المتعلق بالوقاية. نقلا عن د/ سمير عبد العزيز،" التّجارة العالمية وجات 94"، المرجع السابق، ص 237.

4 – الحدّ من الدّعم: يقصد بالدّعم بشكل عام مساهمة مالية تقدّمها حكومة ما تحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، تتخذ شكل تحويل فعلي الأموال لدى تقديم قروض أو في شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كالإعفاء الضّريبي أو الجمركي في شكل تقديم خدمات أو سلع[75]. والدّعم المنصوص عليه في المادة 12 من الأمر رقم 03– 04 هو ذلك الموجّه بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الدّول المصدرة لسلعها نحو السّوق الجزائرية أثناء إنتاج أو تصدير أو نقل تلك السّلع، والذي من شأنه إلحاق أضرار كبيرة بقطاع من قطاعات الصّناعة في الجزائر.

فإذا تمّ إثبات ذلك، فإنّه بإمكان السّلطات الجزائرية أن تقوم بفرض حق تعويض في شكل "رسوم جمركية" على السّلع المدعمة بهدف إزالة الأضرار المادية التي قد تصيب أحد المنتجين الجزائريين.

جدير بالذكر أن هذه القاعدة كانت محل تنظيم خاص بموجب أحكام المادة 8 مكرر من القانون رقم 98–10، المتعلّق بالجمارك، وهي مادة لم يتم إلغاؤها. وهو ما يستنتج من أحكام المادة 22 من الأمر رقم 03–04 التي اكتفت بالنّص على إلغاء المادة 8 مكرر منه. ويطرح تساؤلاً حول ما إذا كان هذا سهوًا من قبل المشرّع؟ أم إلغاء ضمني لها، باعتبار أنّ المادة 22 تنص على إلغاء كلّ الأحكام المخالفة للأمر رقم 03–04؟

---

75 – انظر المادة 16 من الاتفاق العام.

وهذا الدّعم هو إحدى القواعد المنظمة للتّجارة الدّولية – التّجارة في السّلع- الواردة في "الاتفاق بشأن الدّعم والإجراءات التّعويضية" المرفقة بعقد مراكش.

6 – منح تراخيص الاستيراد والتّصدير: ترخيص الاستيراد، هو الإجراء الإداري المستخدم في تنفيذ أنظمة تراخيص الاستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو مستندات أخرى للهيئة الإدارية المعنية كشرط مسبق للاستيراد في الدّائرة الجمركية للعضو المستورد. أجاز المشرع الجزائري صراحة منح هذه التّراخيص للاستيراد عندما يكون ضروريًا. وهي من بين القواعد التي خص لها اتفاقا خاصا في إطار المنظمة العالمية للتّجارة تحت عنوان "الاتفاق حول إجراءات تراخيص الاستيراد. بحثة الدّول الأعضاء في المنظمة أن تكون محايدة لدى فرضها لنظام الترخيص و أن ذلك تنفذ بصفة عادلة ومنصفة[76].

أمّا تراخيص التّصدير فهو نظام يسعى إلى تنظيم عملية التّصدير بعدم السماح للمصدرين بالتّصدير الفعلي إلاّ بعد الحصول على تراخيص مقيّدة تسمح لهم بذلك. وقد تكون الغاية من اشتراط الحصول على هذه التّراخيص رفع عوائدها خاصة في حالات السّلع التّصديرية التي ينقص فيها الطّلب العالمي بشأنها أو أنّ الدّولة تودّ توسيع إنتاجها المحلّي من تصدير ها كمادة خاصة أو تعدّ من السّلع الأساسية اللازمة لحاجات المجتمع[77]. استعمل المشرّع الجزائري

---

76 – د/ سمير عبد العزيز, المرجع السابق، ص127

77 – د/ عبد الباسط الوفا, دراسات في مشكلات التّجارة الخارجية، دار النّهضة العربية، مصر ، 1999 – 2000، ص 83.

هذا المعنى عندما أجاز منح تراخيص للتصدير لاتخاذ أي تدبير قد يتخذ وفق أحكام الأمر[78].

وهذا الإجراء لم يتم إدراجه ضمن بنود الاتفاقات المرفقة باتفاقية مراكش.

نشير في الأخير، إلى أنّ الأمر 03-04، لم يتضمن جميع القواعد المنظمة لحرية المبادلات التّجارية المنصوص عليها في اتفاقات المنظمة العالمية للتّجارة، وإنما ترك تنظيمها إلى قانون الجمارك نظرًا لأنها متعلّقة مباشرة بنشاط الجمارك، وتتمثل هذه القواعد في:

- الفحص قبل الشّحن.
- قواعد المنشأ أو مصدر السّلعة: المواد 14 و15 من قانون الجمارك.
- التقييم أو التّقدير الجمركي: المواد 16 و16 مكرر1 إلى 20 من قانون الجمارك.

خاتمة

ختامًا للموضوع، نقول هل الأمر رقم 03 – 04، كاف لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتّجارة؟ خاصة مع البند المدرج في قانون المالية لسنة 2004 الذي يتمّ بموجبه منع استيراد الخمور، والّذي يراه الكثير من المختصين أنّه سيكون عقبة أمام المفاوضات التي تجريها الجزائر مع أعضاء المنظمة، باعتباره يمثل خرقًا لحرية التّجارة في

78 – المادة 5 من الأمر رقم 03-04.

السّلع. وفي هذا الشّأن اعتبر المدير العام للتّجارة الخارجية والمنسق الرّئيسي لفوج العمل المكلّف بالمفاوضات لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتّجارة، أنّ إجراءات منع استيراد الخمور، ستضع المفاوضين الجزائريين في موقع حرج وضعيف مع نظرائهم في المنظمة، خاصة إذا كانت هذه الإجراءات تستند إلى أسباب غير تجارية, وهو ما لا يفيد به في الأنظمة الاقتصادية العالمية، باعتبار أنّ الجزائر هي منتجة للمشروب. ولم يستبعد المفوض الجزائري إمكانية استدعاء الجزائر من أعضاء المنظمة لتوضيح المعنى من اتخاذ هذا الإجراء ابتداء من جانفي 2004 بعد توقيع رئيس الجمهورية على قانون المالية لسنة 2004[79].

أضف إلى ذلك، أنّ الصّعوبات التي تعترض المفاوضات تتعلّق بقطاع الخدمات التي لم تندرج ضمن أحكام هذا الأمر، رغم تأكيدات وزير التّجارة الجزائري على أنّ الدّولة قد أولت أهمية لهذا القطاع، من خلال رفع احتكار الدّولة عليه بفتح أبوابها أمام المستثمرين الخواص للمساهمة فيه، واستدلّ على ذلك بقطاعات النّقل، المواصلات، التّأمينات والصّيدلة[80].

ويمكن القول أنّه حتّى ولو أنّ تكريس المشرّع الجزائري لمبدأ حرية المبادلات التّجارية نحو الخارج، بفتح السّوق الجزائرية على الخارج, يشكل مكسبًا للمنظومة التّشريعية الجزائرية بجعلها تتكيّف مع

---

79 – ع. سعاد، المدير العام للتّجارة الخارجية عشية انطلاق الاجتماع السّادس للمنظمة، جريدة الخبر العدد 3943، الصّادرة يوم 10/24/ 2003، ص2.

80 - F.M : Les Arguments de BOUKROUH, Liberté Economie, N° 22, le 03/06/2003, p.6.

القواعد الموجودة في القانون الدّولي الاقتصادي، بقصد مسايرة التّطورات التي يعرفها هذا الأخير. يبقى التحفظ شرعي بشأن انعكاسات تطبيق المبدأ على الاقتصاد الوطني ككلّ وعلى السّوق الجزائرية على وجه التحديد باعتبار أنّ السّوق الخارجية قائمة على منافسة قوية وشديدة في جميع المجالات، نظرا للتقدم التكنولوجي والكفاءة العالية من حيث الجودة الذي تتميّز به المؤسسات الأجنبية. وبالتالي فهل يمكن للمؤسسات الجزائرية أن تصمد أمام هذه المنافسة خاصة في ظلّ المشاكل التي تتخبط فيها؟ وهل المنتوج الجزائري قادر على منافسة المنتوج الأجنبي؟ ذلك هو السؤال.